اندلاع الازمة في سوريا وموقف الدول العربية منها

أ . د حسين ظاهر
الباحث محمد جاسم محمد

الملخص

شهد الوضع الإقليمي العربي، منذ عام ٢٠١١، تغيرات مهمة نتجت أساسا عن ثورات الربيع العربي التي هزت منطقة الشرق الأوسط، وانتشرت من بلد إلى آخر ، وأطيح بأنظمة استمرت على مدى عقود مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا. بدأت الأزمة السورية، منذ ١٥ مارس ٢٠١١ واخذت الأزمة تتجه نحو مزيد من التصعيد والتعقيد، ولأن التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع السوري فاقمت من حالة الفوضى وغياب الاستقرار في المنطقة ووضعت صعوبات أمام فرص التوصل إلى حل سياسي ينهي الاقتتال ويضع حدا للصراع في سوريا، تراجع تأثير الأطراف المحلية المتصارعة في حسم نتيجة الصراع، وباتت في المقابل مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المتصارعة هي العامل الأهم في تحديد مصيره، ومن أهم تلك الأطراف روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا والعراق. فضلا عن أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار التركي واللبناني والأردني ومؤخرًا إلى الدول الأوروبية مع ما ترتب عليها من أزمات سياسية وتحديات أمنية واقتصادية، فضلا عن المعاناة الإنسانية الصعبة للاجئين. أدت التدخلات الدولية أيضًا إلى زيادة الانقسامات في الموقف العربي وحالة من التقلب في التحالفات والمحاور في المنطقة، وظلت المنطقة العربية تتلقى تلك التأثيرات بشكل سلبي ودون أن تكون لها استراتيجية واضحة للرد أو التكيف سواء على مستوى كل قطر عربي أو على المستوى القومي ككل. ومن هنا أصبحت بدأ دور الفواعل العربية بداية، لم تتحرك الدول العربية بفعالية إزاء تلك الأوضاع على الأقل بالقدر المطلوب منها في مواجهة التدخلات الخارجية الرامية إلى تسوية النزاعات العربية في الظاهر الذي يحمل في طياته بذور الاعتداء على سيادة الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، التدخل العربي، الموقف العربي من الازمة.

Abstract

Since 2011, the Arab regional situation has witnessed important changes that resulted mainly from the Arab Spring revolutions that shook the Middle East region, and spread from one country to another, and regimes that continued to exist were overthrown. Over the course of decades, such as the regime of Zine El Abidine in Tunisia, Hosni Mubarak in Egypt, and Muammar Gaddafi in Libya. The Syrian crisis began on March 15, 2011, and the crisis was heading towards further escalation and complexity, and because regional and international interventions in the Syrian conflict exacerbated the state of chaos and lack of stability in the region and placed difficulties in the chances of reaching a political solution that would end

the fighting and put an end to the conflict in Syria, the influence of The conflicting local parties decide the outcome of the conflict, and in turn, the interests of the conflicting regional and international parties have become the most important factor in determining its fate. Among the most important of these parties are Russia, the United States, Iran, Turkey, and Iraq. In addition to the crisis of the influx of Syrian refugees to the neighboring countries of Turkey, Lebanon, Jordan, and recently to European countries, with the resulting political crises, security and economic challenges, as well as the severe humanitarian suffering of the refugees. International interventions also led to increased divisions in the Arab position and a state of fluctuation in alliances and axes in the region, and the Arab region continued to receive these influences negatively and without having a clear strategy for response or adaptation, whether at the level of each Arab country or at the national level as a whole. From here, the role of Arab actors began

To begin with, the Arab countries did not move effectively in response to these situations, at least to the extent required of them in the face of external interventions aimed at ostensibly settling Arab conflicts, which carries within it the seeds of assault on the sovereignty of Arab countries and interference in their internal affairs.

Key words: The Syrian crisis, Arab intervention, the Arab position on the crisis.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية أواخر عام ٢٠١٠ ، وبداية ٢٠١١ موجة من المظاهرات والاحتجاجات والحراك الشعبي الذي عمَّ عدداً من الدول العربية ضد الأنظمة الحاكمة بدءاً من موجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت شرارتها من تونس ومروراً بمصر التي أدت إلى الإطاحة بنظام الحكم ووصولاً إلى سوريا ، لقد عرفت سوريا في مارس عام ٢٠١١ واحدة من أكثر التحولات في تاريخها المعاصر.

حيث تطورت الاحتجاجات الشعبية بسرعة كبيرة ، وتحولت الى أزمة داخلية ، وحرب أهلية، ويعود هذا التطور إلى طبيعة النظام السياسي والأطراف المؤثرة في السلطة ، والتدخلات الإقليمية التي أسهمت في تعقيد الأزمة.

إن بعض الدول العربية خصوصاً دول الخليج هي الأكثر حساسية من الأحداث الجارية في سوريا ، فهي وضعت في نصب أعينها التجربة العراقية وما آلت إليه أوضاع المجتمع العراقي بعد الاحتلال

الأمريكي ، فتسعى هذه الدول بكل قوتها لدعم إستراتيجية ورسم خريطة المستقبل بالشكل الذي لا يعارض سياسيتها للوقوف بوجه القوى الإقليمية الأخرى المنافسة لها ، سنتناول في هذا المبحث أسباب اندلاع الأزمة السورية وموقف الدول العربية الفاعلة في الأزمة السورية.

١_ أهميّة البحث :

تكمن أهميّة هذه الدراسة في القاء الضوء على دور الدول العربية في الازمة السورية وانعكاساته السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي والدولي كما تساهم في فهم ديناميكيات الصراع السوري وتطوراته وتأثيره على التوازنات الإقليمية والدولية .

٢_ اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى فهم وتحليل الابعاد السياسية والاستراتيجية للدور العربي في الازمة السورية وانعكاساتها على الصعيد العربي(الإقليمي) كما تهدف الى فهم وتفسير الاختلافات والتباينات في مواقف الدول العربية تجاه الازمة السورية واستكشاف الأهداف والمصالح الوطنية والإقليمية التي تسعى الدول العربية الى تحقيقها والكشف عن التأثيرات المتبادلة بين مواقف الدول العربية تجاه الازمة السورية وتوازنات القوى الإقليمية والدولية .

٤_إشكالية البحث :

ما بين متحفظ ورافض ومراقب، تباينت مواقف الدول العربية من الازمة السورية تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها تباين مواقف الدول العربية تجاه الازمة السورية وهذا يقود الى طرح التساؤلات الاتية :

١- ماهي أسباب اندلاع الازمة في سوريا ؟

٢- كيف تباينت مواقف الدول العربية اتجاه الازمة السورية؟

منهج البحث :

لأثبات فرضية البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها تماشيا مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد على :

١- اعتماد المنهج التحليلي والمقارن لفحص وتحليل مواقف الدول العربية من الأزمة السورية.

٢- استخدام المصادر الأولية والثانوية ذات الصلة بالموضوع (وثائق، تقارير، دراسات سابقة، إحصاءات. .إلخ.

فرضية البحث :

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها الأثر المترتب على الشأن السوري الداخلي عبر التدخل الدولي والإقليمي والعربي وجاء هذا التدخل في ظل المحافظة على المصالح المشتركة بين الشأن السوري الداخلي والمنطقة العربية ككل.

خطة البحث

وقد قسمت الدراسة الى مبحثين رئيسين وتنهيهما خاتمة وذلك على النحو الاتي :-

مقدمة : تشمل موضوع على موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجها ،كما تشمل الدراسة على التقسيم الاتي:

المبحث الاول : : أسباب نشوء الأزمة السورية وتطور أحداثها

المطلب الاول: أسباب وأبعاد الأزمة السورية

المطلب الثاني: بناء التنظيمات المسلحة وتداعياتها على المستوى الداخلي

المبحث الثاني: موقف دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية تجاه الأزمة السوية

المطلب الاول : موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: موقف الدول العربية من تداعيات الأزمة السورية

المبحث الأوَّل : أسباب نشوء الأزمة السورية وتطور أحداثها

المطلب الاولً : أسباب وأبعاد الأزمة السورية

ضمن سلسلة من الانتفاضات ، والاحتجاجات ، والتظاهرات التي شهدتها المنطقة العربية، بدأت الأزمة السورية بسبب عوامل ، وأسباب متعددة بعدها سياسي والآخر اقتصادي واجتماعي، فضلاً عن العوامل الخارجية، وتعود الأزمة السورية إلى أسباب وعوامل داخلية عدة ويمكن توضيحها بالآتي:

اولاً :الأسباب والعوامل الداخلية

١_الأسباب السياسية:

- احتكار السلطة والحياة السياسية بالكامل من قبل حزب البعث ، فالمادة الثامنة من الدستور السوري الدائم لعام ١٩٧٣ التي نصّت على تكريس مبدأ الحزب القائد للمجتمع والدولة ، ففي سنة ٢٠٠٥ أطلقت قوى المعارضة نداء للتغيير الديموقراطي عبر "إعلان دمشق" التي طالبت الحكومة السورية بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى وعدم احتكار السلطة بحزب

البعث وحده وبإلغاء القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٨٠ الذي يعاقب بالإعدام كل من انتمى لجماعة الإخوان المسلمين.[١]

- ❖ غياب التوازن بين السلطات الثلاث بصورة صارخة ، إذ تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، والتأثير على استقلال القضاء، ويقرُّ الدستور السوري على أنَّ نظام الحكم جمهوري رئاسي يعمل بثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

وقد حدد الدستور السوري لسنة ٢٠١٢ شروط الترشح كما جاءت في دستور عام ١٩٧٣، مع وجود اختلافات بسيطة، وبحسب دستور ١٩٧٣ يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطناً سورياً وعلى أن لا يقلَّ عمره عن ٣٤ عام ، وفق التعديل الذي جرى عام ٢٠٠٠ بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد ، وحددت الولاية لرئيس الجمهورية (٧) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث السوري اسم المرشح لرئاسة الجمهورية أولاً ، ويتولى بعدها مجلس الشعب تسميته رسمياً ، وبعد ذلك يعين موعداً للاستفتاء.[٢]

غياب الديموقراطية والحريات العامة ؛ سبب في تهميش قطاعات كبيرة متعددة من المجتمع فضلاً عن القوى السياسية الفاعلة وحرمانها من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية.[٣]

ومما أسهم في غياب الديمقراطية والتوغل الأمني في حياة المواطن السوري عدم وجود قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية بالإضافة إلى ذلك غياب قانون للانتخابات التشريعية ، والاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية[٤] ، ويبقي السواد الأعظم من السوريين خارج أطار سلطة أكبر من سلطة مجلس الشعب المنتخب في سوريا ، ممّا كرّس دور حزب البعث السوري داخل مؤسسات الدولة.[٥]

٢_الأسباب الاقتصادية

لقد عانت الدولة السورية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي من التخلف الاقتصادي وعدم مواكبة التطور وكانت المشاريع الاقتصادية محدودة جداً ، وقد خلف الانتداب الفرنسي بعد جلائه من سوريا عدداً من الشركات الأجنبية الاحتكارية لتحقيق مصالحه الاقتصادية ، وبذلك استلمت الدولة السورية زمام أمورها وهي في موجهة تركة ثقيلة في المجال الاقتصادي ، مما تسبب من أعباء كبيرة على الدولة السورية صاحبة الموارد المحدودة في تلك المرحلة مما تعذر تحقيق التنمية الاقتصادية[٦].

وفي السنوات العشرة الأخيرة تحول الاقتصاد السوري من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي طابعه ريعي ؛ تسبب في انخفاض القدرة الشرائية العامة للشعب بحوالي ٢٨%، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها ، كما زادت معدلات البطالة بنسبة ٣٧%[٧].

وتسبب الانفتاح الاقتصادي السريع تحديداً في عام ٢٠٠٥ إلى توسع نفوذ (الطبقة النخبوية) التي زادت من امتيازاتها وقد سيطرت على معظم الفرص الاستثمارية المتاحة ، ولم تمنح هذه الامتيازات بطريقة عادلة.

وشهدت القطاعات الإنتاجية في سوريا توجهات نمو متباينة ، أمَّا قطاع الصناعات الاستخراجية وتحديداً النفط فقد شهد تراجع بالإنتاج ، وقد أصبحت سوريا بلداً مستورداً.

ولم يكن القطاع الزراعي بعيداً حيث شهد القطاع الزراعي أزمة حادة بسبب الجفاف وإساءة أدارة الموارد المائية ، فضلاً عن تأخر المشاريع الحيوية في التنفيذ، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص عمل، والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي بصورة عامة.[٨]

فضلاً عن ذلك قد شكلت العوامل الخارجية من ارتفاع الأسعار العالمية للبضائع الغذائية الأساسية منتجات الطاقة منذ عام (٢٠٠٧) عبئاً اقتصادياً إضافياً على كاهل الفقراء وبالمقابل قامت الدولة بتخفيض الدعم على الوقود والأسمدة ممّا زاد من الضغوط على الأسر السورية الفقيرة.[٩]

ثانياً_الأسباب والعوامل الخارجية:

هناك مجموعة عوامل خارجية إقليمية ودولية ، كان لها الأثر الكبير على مجريات الحياة السياسية في سوريا التي شجعت على انطلاق الحراك في سوريا، فضلاً عن الحدث المباشر ، وهو قيام الانتفاضات والثورات والحراكات في بعض الدول العربية ، وأهم هذه الأحداث:

- تهديد النظام السوري المستمر ، وتهديد الدولة واستقرارها على غرار ما حدث في العراق، إذ واجه النظام السوري مجموعة متزايدة من الضغوط الخارجية ، ومتسارعة للضغط على سوريا، إلى جانب الضغوط الداخلية التي تمثلت في الإصلاح الشامل ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية[١٠].
- الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) ، فكان الموقف السوريّ واضحاً ، وصريحاً، ورافضاً للاحتلال وفي الوقت نفسه معلناً دعمه للمقاومة العراقية ضد الوجود الأمريكي في العراق؛ وقد تسبب في تدني العلاقات السورية - الأمريكية إلى أدنى مستوى.
- الموقف السوري تجاه المقاومة الإسلامية في لبنان ، والدعم اللامحدود لحزب الله اللبناني، على الأصعدة كافة عسكرياً ، ولوجستياً ، ومعنوياً في مقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي أجبر على الانسحاب من الجنوب اللبناني ، وكان الدعم واضحاً وجلياً في حربه مع "إسرائيل" عام (٢٠٠٦) ؛ إذ كان الدور الكبير للمقاومة الإسلامية "حزب الله" وبمساعدة سوريا في إفشال تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي دعا له الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس عام ٢٠٠٤[١١] الذي كان يستهدف بالدرجة الأولى محور

المقاومة المتمثل بسوريا ، وإيران ، وحزب الله ، وحركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية المتمثلة بحركة حماس ، والجهاد الإسلاميّ.

المطلب الثاني :بناء التنظيمات المسلحة وتداعياتها على المستوى الداخلي.

اولاً: التنظيمات المسلحة الفاعلة في الأزمة السورية

لقد تطورت الأحداث في سوريا تدريجياً وبسرعة وانتقلت من حالة الحراك السلمي إلى الصراع المسلح ، وكانت أبرز التنظيمات المسلحة في سوريا هي:

❖ **الجيش السوري الحر:**

يُعدُّ أحد أهم الفصائل المسلحة السورية الذي تمَّ تأسيسه في تموز عام ٢٠١١ نتيجة الانشقاقات التي حصلت داخل الجيش السوري،وقد تكوّن من ألوية ، وكتائب ، وسرايا ، إذ حصل أول انشقاق قام به الملازم أول عبد الرزاق طلاس في ٦-٦-٢٠١١، وجاء الانشقاق الآخر بقيادة المقدم حسين هرموش الذي أعلن عن تأسيس حركة الضباط الأحرار الذي أعلن عن انشقاقه بعد ثلاثة أيام من انشقاق طلاس[١٢].

❖ **جبهة النصرة:**

هي جماعة سلفية جهادية تشكّلت في منتصف عام ٢٠١١ في الأزمة السورية بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وغيرهم ممّن أتوا من العراق إلى سوريا بعد بداية الثورة السورية ، للمشاركة في الجهاد، والتقوا مع بعض رجال القاعدة الخارجين من السجون السورية ، وعملوا سوياً تحت جبهة أسموها " جبهة النصرة لأهل الشام " ، وأطلق عليها أسم جبهة النصرة، وتمَّ الإعلان عن وجودها بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٢ بقيادة أبو محمد الجولانيّ[١٣].

❖ **الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"**

بعد الظهور الأول لتلك الجماعة في نيسان عام ٢٠١٣، عند إعلان أبو بكر البغداديّ زعيم الدولة الإسلامية في العراق عن دمج تنظيمه مع تنظيم جبهة النصرة ؛ ليصبح " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " وما يطلق عليه اختصاراً "داعش" ، إذ دفع هذا البيان عدداً من مقاتلي جبهة النصرة للانضمام إلى تلك الجماعة ، وبالتحديد من الأجانب من مختلف أنحاء العالم[١٤].

❖ **جيش المجاهدين**

أعلن عن تشكيله في شهر نيسان من عام (٢٠١٤) ، وهو ائتلاف ثماني جماعات سورية بمدينة حلب وريفها ، ويضم مجموعات إسلامية مقاتلة لمحاربة تنظيم داعش خلال الأزمة السورية ، وقد أعلن جيش المجاهدين أن عدد مقاتلي (٥٠٠٠) مقاتل ، كما أعلن في عام (٢٠١٦) ، عن انضمام

عشرة فصائل عسكرية معارضة إلى صفوفه ، استعداداً للمواجهات القادمة ضد النظام السوري ، وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية (داعش) [١٥].

❖ **الجبهة الإسلامية:**

هي منظمة سلفية ، تأسست في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٣ ؛ نتيجة اتفاق سبعة فصائل ذات طابع إسلامي على العمل المشترك تحت اسم الجبهة الإسلامية ، وقد ضمّت الجبهة حين الإعلان عنها : لواء التوحيد ، حركة أحرار الشام ، جيش الإسلام ، لواء الحق ، كتائب أنصار الشام ، ألوية صقور الشام ، والجبهة الإسلامية الكردية ، ويعود تشكيل الجبهة الإسلامية استجابة للمتغيرات الداخلية وتتويجاً لجهود أطراف عربية سعت جاهدة على توحيد الفصائل المسلحة ، إذ تُعد الجبهة الإسلامية الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة العربية السعودية ، وتباينت التقديرات حول عدد المقاتلين في تشكيل الجبهة الإسلامية بين ٤٠ و٥٠ ألف مقاتل[١٦].

❖ **جبهة تحرير سوريا:**

تشكلت هذا الجبهة في سبتمبر من عام ٢٠١٢، وقد ضمّت العديد من الكتائب ، والألوية مثل كتائب الأنصار ، وصقور الشام ، ولواء التوحيد ، ولواء عمر بن العاص ، ولواء الفتح ، وأنصار الشام ، وكتائب الفاروق التي نشطت في العديد من المدن السورية في القامشلي ، وريف حلب ، ودير الزور ، وطرطوس ، وبانياس ، وقد أكد هذا التجمع على الالتزام بالإسلام ؛ لأنَّه المرجعية الأساسية للتشريع مع التأكيد على احترام التعددية الدينية والقومية وكان هدفها محاربة النظام السوري حتى إسقاطه ، والعمل على مليء الفراغ المؤسساتي والأمني[١٧].

ثانياً : الأزمة السورية وتداعياتها الداخلية

تعدُّ سوريا من الدول العربية التي تأثرت بالحراك الشعبي العربي المطالب بالإصلاحات الذي تبدل فيما بعد إلى أزمة إقليمية ودولية بين داعم ومعارض للنظام السوري، ما أسهم في تعقيد الأزمة وعسكرتها، وفي هذا المطلب سيتمُّ استعراض تداعيات الأزمة على الداخل السوري على النحو الآتي[١٨]:

١. تداعيات الأزمة على الجانب السياسي:

- انحسار سلطة الدولة وغياب الدور الحكومي على مناطق واسعة من البلاد ، ممّا أدى إلى تراجع دور المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها الذي سبب في ضعف الدولة وعدم السيطرة على مناطق عديدة من سوريا.
- تصاعد العنف المسلح بين أطراف الأزمة السورية، وتزايد التدخل الإقليميّ والدوليّ.

- انعدام الأمن ، وقد أدى إلى انعدام الاستقرار السياسيّ في بعض المناطق السورية.
- نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن التنظيمات المسلحة ، الأمر الذي أدى إلى انتقال العنف إلى دول الجوار، وتحولها إلى أزمة إقليمية .

٢. تداعيات الأزمة السورية على الجانب الإنساني- الاجتماعي:

تُعدُّ الأزمة السورية وما خلفته من تداعيات كارثية أُثرت بشكل سلبي على الوضع الإنساني الذي أحدث خللاً في النسيج الاجتماعي وترك آثاراً كارثية على المجتمع السوري.

وكذلك تزايد عدد النازحين الذين هجروا من مناطقهم بسبب العنف المتصاعد في مدن كحمص ، وأدلب ، وحلب ، وريف دمشق ، وقد قدر عدد النازحين حوالي ٤,٢٥ مليون نازح ضمن الحدود السورية كما أحدثت الأزمة السورية ضغوطاً على دور الجوار المستضيفة للاجئين السورين تحديداً العراق ، والأردن ، ولبنان ، وتركيا[١٩].

وفي تركيا قد تجاوز عدد اللاجئين السورين ١٥٠ ألف لاجئٍ يتوزعون على أربعة عشر مخيماً ، بناءً على تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في يناير ٢٠١٣، بينما بلغ عددهم في لبنان ٢٠٠ ألف لاجئٍ موزعين على مناطق طرابلس وبيروت والبقاع ، أمَّا في الأردن فقد بلغ عدد اللاجئين ٢٩٠ ألف لاجئٍ ، وفي العراق بلغ عدد اللاجئين ٧٠ ألف لاجئٍ منهم ٥٨ ألف في أقاليم كردستان العراق.[٢٠]

ويعدُّ الحرمان والتهجير، وتشريد العائلات من التحديات الإنسانية التي تخلقها الصراعات، مما تؤدي إلى تأجيج الصراعات العرقية والمذهبية الذي يستغله المتطرفون لأهدافهم الخاصة، وممّا يعقد المعالجة في بناء هذه المجتمعات بعد انتهاء الأزمة.[٢١]

٣. تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي:

شهدت الأزمة السورية الكثير من التعقيد في ظلِّ عوامل متداخلة ، وما تبعها من مشاكل أهمها[٢٢]:

- الزيادة في معدلات التضخم سببه انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو ٢٥% عام ٢٠١٢ نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدر بنحو ٤ مليار دولار[٢٣].
- فقدان السيطرة من قبل الحكومة السورية على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط، وتمكن حزب الاتحاد الديموقراطي الكرديّ من السيطرة عليها في الشمال الشرقي ، والجزء الآخر خضع لسيطرة التنظيمات المسلحة في المنطقة الشرقية ؛ وهذا أدى إلى تراجع البنية

التحتية الخاصة بقطاع الطاقة ، حيث تراجع إنتاج النفط الخام إلى ٢٠ ألف برميل يومياً ، بعد ما كان يبلغ ٣٨٠ ألف برميل في اليوم ، أمَّا أنتاج الغاز فقد أنخفض إلى الثلث من الإنتاج.

- هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج بعد فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري ، ويعدُّ حجم الأموال التي هُربت إلى الخارج بنحو ٢٢ مليار دولار أمريكي ، مما أضر بالاقتصاد السوريّ بما نسبته ٣٠% - ٤٠%[٢٤].
- الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية لاسيّما القطاع الصناعي في العديد من المدن السورية ، فقد توقف البناء في ٣٣٦٠ منشأة ، و٦٧٧ منشأة عن الإنتاج ، وخروج ٨٧٤٨٤ عاملاً من عملهم في تلك المدن ، وكانت الحصة الأكبر من التدمير الذي لحق بمدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا ، ففي التقرير الصادر عن بنك بيبلوس توقف نحو ٧٥% من المنشآت الإنتاجية عن العمل في مدينة حلب كما أنخفض عدد العاملين فيها إلى ٨٤٠٠ عامل بعد ما كان عددهم ٣٨٨٠٠ عامل ، ممّا اضطرت الحكومة السورية لنقل المدينة الصناعية من منطقة الشيخ نجار إلى حي الجبيلية في نفس المدينة الذي تسبب بإلحاق الضرر بالجانب الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة داخل سوريا.[٢٥]
- بسبب تعطيل الدورة الاقتصادية تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدل الصادرات، ونمو القطاعات الاقتصادية الذي تسبب في انخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير، وأيضاً قد ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الوقود والطاقة التي أسهمت في ارتفاع الأسعار الذي جعل الصعوبة في المعيشة.

المطلب الثاني : موقف الدول العربية تجاه الأزمة السوية

مطلب الاول : موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية

نظراً لأهّمية الأزمة السورية وتطور أحداثها السريعة وانعكاس آثارها على مواقف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تباينت المواقف ، فبعض الدول تميّز موقفها بدور أكبر من غيرها فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية نظراً لاختلاف المصالح ، وأيضاً خشية بعض دول الخليج من ما تؤول إليه الأحداث في سوريا في حال استمرار العنف المتزايد الذي بدوره يهدد أمن واستقرار المنطقة بصورة عامة ، والدول الخليجية بصورة خاصة ؛ لذلك اختلفت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي بين أطراف داعمة للجماعات المسلحة وبين أطراف أخرى فضلت الوقوف على الحياد ، وليس من الصعوبة رؤية مواقف دول مثل المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة

الإمارات العربية المتحدة كان لها الأثر المحوري في إدارة الأزمة السورية[٢٦]، وسنوضح مواقف تلك الدول الفاعلة في الأزمة السورية وتطور أحداثها .

١. الموقف السعودي

امتدت العلاقات السعودية – السورية إلى عدة مراحل تميّزت بالتعاون تارة وفي مرحلة أخرى بالقطيعة والتنافس. [٢٧]

إضفاء الشرعية الدينية على دعم التنظيمات المسلحة المقاتلة في سوريا عن طريق الفتوى التي أصدرها مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في شهر مارس عام (٢٠١٢) م التي نصت " بوجوب تقديم كافة أنواع الدعم المادي والعسكري لما يسمّى بالجيش السوري الحر في جهاده ضد نظام بشار الأسد" ، هذا من جانب ومن جانب آخر أسهمت السعودية بشكل فاعل ومؤثر في دعم المجاميع المسلحة المنتشرة في سوريا بالمال والسلاح لتغير مسار الأزمة من إطارها السلمي إلى الإطار العسكري[٢٨].

ونظراً للتطورات التي حصلت على الساحة السورية كان هناك اجتماع بين أغلب دول الخليج على أنَّ الرئيس السوري بشار الأسد قد وصل إلى حدٍّ من الشراسة والقتل بحيث لا يمكن التعامل معه ؛ وعليه فإنَّ من المصلحة البلدان الدول الخليجية وسوريا هو دعم حركة الشعب السوري والعمل على إسقاط النظام ، كما أنَّ السعودية أعلنت في كانون الأول من عام (٢٠١٥) عن تشكيل تحالف إسلامي ، الهدف منه مواجهة الإرهاب ويتخذ من الرياض مقراً له في محاولة لتغيير الوضع الإقليمي في المنطقة الذي ضم (٣٥) دولة بقيادة السعودية ، ومن أبرز دول التحالف هي: تركيا ، باكستان "دولة نووية"، مصر ، السعودية ، ماليزيا ، المغرب ، الأمارات، وانضمت إليه اندونيسيا في فترة لاحقة.

وتشير التقارير إلى أنَّ الحلف يضمُّ ما يقارب أربعة ملايين عسكري ، بالإضافة إلى خمسة ملايين جندي احتياط ، وأكثر من (٢٥٠٠) طائرة حربية، و (٢١) ألف دبابة ، و (٤٦١) مروحية، و (٤٤) ألف عجلة قتالية[٢٩].

ثم أعلنت السعودية على لسان مستشار وزير دفاعها نيتها المشاركة بدور أكبر في الأزمة السورية وإنَّ بلاده على الاستعداد لإرسال قوات برية إلى سوريا بمجرد اتخاذ التحالف الدولي قراراً بذلك[٣٠]؛ ويتضح ممّا تقدّم أنَّ السعودية كان لها دورٌ كبيرٌ، وأنَّها من الدول الرئيسة والمؤثرة في الأزمة السورية ، فقد استطاعت الحصول على تأييد دولي للمشاركة في أن تكون طرفاً في الصراع الدائر في الأراضي السورية.

٢. الموقف القطري

اتسمت العلاقة بين سورية وقطر بأنَّها ذات بُعد استراتيجي ؛ إذ كان هناك تقارب وتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، فكانت قطر داعمة للمواقف السورية وأشادت بدعم سوريا للمقاومة على الرغم من استياء بعض الدول العربية من هذا الموقف وتحديداً الخليجية منها ، وكان لقطر دور في إنهاء العزلة المفروضة على سوريا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

ومع اندلاع الأزمة السورية بدأت العلاقة بين البلدين تتخذ منحى مغايراً ومفاجئاً بالمقارنة إلى ما كانت عليه الأمر الذي دفع قطر اللعب دور محوري وأساسي في الأزمة السورية في إطار الجامعة العربية ؛ إذ استطاعت من خلق إجماع عربي لممارسة الضغط على النظام السوري عِبر دعم المبادرة العربية والاعتراف بما يسمّى الائتلاف الوطني ممثلاً للشعب السوري ، إضافة إلى إغلاق قطر سفارتها بدمشق وتعليق أعمالها لآجل غير مسمى أثر مظاهرات نظّمها مؤيدون للنظام السوري أمام مقرها احتجاجاً على سياسة قناة الجزيرة القطرية تجاه الأحداث والاحتجاجات التي تجري في سوريا[٣١].

وقد أعلن رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم في مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية ميركل دعم بلاده المطلق للمعارضة السورية؛ لأنّها لا ترى أي آمال في أن يجري الرئيس السوري بشار الأسد إصلاحات ، وأنَّ الحلَّ العسكري في سوريا هو الحلُّ الوحيد؛ وبذلك تكون دولة قطر أولى الدول الداعمة للتنظيمات المسلحة[٣٢].

ونتيجة لتلك المواقف أسهمت سياسة دولة قطر في تعميق الأزمة السورية عِبر عقد اجتماعات للقوى المناهضة للنظام السوري ، وكان أهمها اجتماع الدوحة الذي عقد في الثامن من تشرين الثاني عام (٢٠١٢) الذي نتج عنه ما يسمى بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ، كما نصَّ الاجتماع على ضرورة العمل على توحيد ودعم المجالس العسكرية، والتشكيلات، والكتائب،و الكيانات العسكرية كافة ، فضلاً عن إنشاء قيادة عسكرية عليا تتزعم تلك الكيانات والتشكيلات المسلحة[٣٣].

وفي ظلِّ هذه الظروف راهنت دولة قطر على نجاح مشروع الإخوان المسلح في سوريا بعد نجاح تجربة الإخوان وتسلم السلطة في مصر ؛ إلا أنَّها لم تنجح بسبب قوة النظام وحلفائه من جهة، وتقاطع سياسة السعودية مع السياستين التركية والقطرية من جهة أخرى ، وحليفتها تركيا الإخوانية فبعد سقوط حكم الإخوان في مصر كان الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز أول المهنئين للنظام الجديد في مصر[٣٤].

وقد عبّر رئيس وزراء دولة قطر السابق ووزير خارجيتها حتى عام (٢٠١٣) (حمد بن جاسم بن جبير آل ثاني) بخصوص أبعاد قطر من إدارة الأزمة السورية على يد السعودية بالقول "سأقول شيئاً واحداً وربما لأول مرة : عندما بدأنا ننخرط في سوريا سنة (٢٠١٢) ، كان لدينا الضوء الأخضر بأن قطر من شأنها أن تقود ذلك ؛ لأنَّ السعودية لم تكن في ذلك الوقت تريد القيادة " ، وتابع قائلاً : "بعد ذلك كان هناك تغيير في السياسة السعودية لم تبلغنا أنها تريدنا في المقعد الخلفي ، لقد انتهى الأمر إلى التنافس وهذا لم يكن صحيحاً"[٣٥].

فضلاً عن دور الولايات المتحدة الضاغط على قطر لتسليم قيادة الملف السوري إلى السعودية[٣٦].

٣. الموقف الإماراتي :

لا يمكن تحليل موقف دولة الإمارات العربية وانعكاسه تجاه الأزمة السورية ، دون تحليل العلاقات بين البلدين ، إذ شهدت خلالها تطوير العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية وسوريا في مجالات عدة ، كالتعاون المصرفي ، والاستثمار المشترك وفي مجال التربية والتعليم وفي مجال تكنولوجيا المعلومات ، كما شملت قطاع النقل والمواصلات ، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والكمركية بين الدولتين كما أسهمت تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين في تطوير وتعميق العلاقات خاصة في المجال الاقتصادي[٣٧].

إذ تعد دولة الإمارات العربية ثالث اكبر شريك تجاري لسوريا من بين الدول العربية ، فحسب الدراسات الإحصائية التي تشير إلى ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين من حوالي (٢٣٨) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) ، والى (٣٢٢) مليون دولار في عام (٢٠٠٩) ، بمعدل سنوي بلغ حوالي (٦,٣%) ، بينما قدرت استثمارات دولة الإمارات العربية داخل سوريا نحو (٢٠) مليار دولار في مختلف القطاعات ، وتشير الإحصائيات إلى وجود نحو (١١٧٨) شركة ومؤسسة سورية تعمل في دولة الإمارات عام (٢٠٠٧) [٣٨].

وكانت علاقة التعاون والتفاهم هي السمة البارزة التي تطبع العلاقة بين سوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ يُعدُّ النظام السوري بقيادة الرئيس السابق حافظ أسد من أوائل الدول التي اعترفت بالاتحاد الإماراتي وتحديداً في اليوم الثاني من تشكيله ، وكان النظام السوري موقفه داعماً للإمارات في الكثير من أزماتها ، وقابلت الإمارات دولة سوريا بالمثل ، إذ أكدت الإمارات على حقّ سوريا في استعادة الجولان من الكيان الإسرائيلي ووقوفها إلى جانب سوريا في قضيته العادلة ، وتجلى هذا الدعم في موقف سوريا في حرب الخليج الثانية ووقوفه إلى جانب الكويت والمشاركة عسكرياً في

عملية تحرير الكويت ، وتأكيد سوريا على دعم العلاقة بينه وبين دول الخليج التي تُعدُّ الإمارات واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي [٣٩].

وبصدد الوقوف على موقف دولة الإمارات من الأزمة السورية فقد امتازت المواقف السياسية لدولة الإمارات بين المد والجزر بحيث لم يكن هناك موقف إماراتي واضح تجاه الأزمة السورية ، إلّا أنها لم تخرج عن الموقف العام لدول الخليج لاسيّما الموقف الأقوى للسعودية وقطر، وقد مورست ضغوط على دولة الإمارات من قبل السعودية لتبني موقفاً داعماً لما يجري في سوريا تجاه النظام وحلفائه ؛ لكن هناك عدة أسباب جعل الإمارات تمارس سياسة حذرة في بداية الأزمة ، منها حجم الاستثمارات الاقتصادية الضخمة في سوريا التي تجاوزت العشرين مليار دولار قبل اندلاع الأزمة، والعداء الإماراتي للحركات الإسلامية خاصة "جماعة الإخوان المسلمين" وخوفها من استبدال النظام السوري بنظام الإخوان المسلمين ، ولكن الموقف الجمعي لمجلس التعاون الخليجي اتجاه القضية السورية ، أثّر كثيراً على الإمارات، وإنَّ المصير المشترك لدول ذلك المجلس حتمَّ على دولة الإمارات أن تتبنى موقفاً سلبياً اتجاه النظام السوري ، إذ قامت بسحب سفيرها من سوريا ، ورحبت بقرارات ما يسمّى بالائتلاف الوطني ، وتقديم الدعم والمساعدات إلى ما يسمّى بالجيش الحر وفصائل علمانية وأخرى إسلامية [٤٠].

يتضح من ذلك أن الموقف السعودي والقطري قد سعيا لإسقاط نظام الحكم في سوريا إلا أن الخلاف بدأ واضحاً بين الدوليتين ، فالسعودية ساندت ودعمت قوى وطنية وتيارات إسلامية محددة، في حين فضلت قطر دعم جميع أطياف المعارضة السورية بما فيها جماعة الأخوان المسلمين على الرغم من وجود تنسيق سعودي قطري منذ بداية الأزمة يتمثل بتحقيق أهدافهم المشتركة بإسقاط النظام السوري.

المطلب الثاني : موقف الدول العربية من تداعيات الأزمة السورية

١. الموقف العراقي

اتسم الموقف العراقي الرسمي بالحذر والترقب ، وذلك لخشية العراق من أن تؤثر الأزمة السورية تأثيراً مباشراً على الوضع الداخليّ العراقيّ في حال تمكنت التنظيمات المسلحة من السيطرة على سوريا، وذلك لما يتمتع به البلدان من خصوصية جغرافية وأمنية حيث يشترك العراق مع سوريا بحدود تصل إلى (٦٥٠) كم فضلاً عن تأثير الأزمة السورية على التوازن الإقليمي الذي ينعكس سلباً على المنطقة بصورة عامة[٤١].

وقد تبنّت الحكومة العراقية العديد من القرارات والمواقف المساندة لسوريا منها : تحفظ العراق على التصويت على القرارات، والمواقف الخاص بتعليق عضوية دولة سوريا في الجامعة

العربية والصادرة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١، ومنح مقعدها الدائم للمعارضة السورية ، وأيضاً تحفظ العراق على القرار الأخير الذي صدر من مجلس الجامعة العربية الذي تضمن فرض عقوبات اقتصادية اتجاه الحكومة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ٢٠١١ ، وفي المبادرة العربية الثانية في اجتماع مجلس الجامعة العربية في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢ ، وكان العراق داعماً وصوّت لصالحها التي نصّت على تفويض الرئيس السوري بشار الأسد صلاحياته لنائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية فيما أعلن العراق تحفظه على قرار القمة العربية التي انعقدت في العاصمة القطرية الدوحة سنة ٢٠١٣ ، والمتضمن منح مقعد سوريا للمعارضة ، وقد عدَّ العراق القرار سابقة خطيرة في تاريخ الجامعة العربية[٤٢].

وكان موقف العراق واضحاً منذ بدايتها في عدم التدخل العراق في الأزمة السورية باعتبارها أزمة داخلية ، وقد نصَّ الدستور العراقي في المادة الثانية لعام ٢٠٠٥ " على مبادئ حسن الجوار، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والسعي لحلِّ النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، واحترام التزاماته الدولية[٤٣]. وقد دعم العراق التغيير في سوريا عن طريق الحوار والتفاهم ، رافضاً للخيار العسكري وإثارة النعرات الطائفية التي تسهم فيما بعد بالاستقطاب الطائفي[٤٤].

لذا أكّد العراق وفي جميع المحافل الإقليمية والدولية على ضرورة حلِّ الأزمة السورية عن طريق الحوار والتفاهم بين النظام السوري وأطراف المعارضة المعتدلة ، وقد أكّد أيضاً أن يختار الشعب السوري تقرير مصيره ؛ لأنَّه الوحيد الذي يملك هذا الحقَّ.

٢. الموقف اللبناني

العلاقة بين سوريا ولبنان علاقة لها جذور تاريخية متداخلة ومترابطة بين البلدين التي كانت سوريا الطرف المؤثر في تلك العلاقة حيث كان تأثيره واضحاً على معظم المستويات ؛ ولكن تأثرت هذه العلاقة وتراجعت كثيراً بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ، ممّا خلقت تداعيات على الساحة السياسية ، وعلى أثر تلك الحادثة انقسمت الأحزاب السياسية ما بين مؤيد للنظام ومعارض للنظام السوري ، وقد أفرز هذا الانقسام تحالفين أحداهما مؤيد للنظام السوري الذي سمّي بتحالف (٨) آذار والمتكون من حزب الله، وبعض الأحزاب السياسية السنية والمسيحية، والآخر تحالف قوى (١٤) آذار الذي ضمَّ أحزاب سنية ومسيحية ودرزية ، وفي ظلِّ هذا الانقسام تزايد الضغط الدولي على سوريا من أجل إخراجها من لبنان ، وعلى الرغم من هذا الانقسام الداخلي والتجاذبات الإقليمية والضغط الدولي تمكنت سوريا من الاحتفاظ بمكانة لها داخل لبنان عن طريق توطيد العلاقة مع حزب الله وبعض القوى الأخرى[٤٥].

وفي ظلِّ الأزمة السورية اتسم الموقف اللبناني الرسمي بالوسطية من خلال إتباع سياسة الحياد والابتعاد عن سياسة المحاور، والتزم لبنان بالتضامن العربي في إطار الجامعة العربية ؛ وذلك للحفاظ على لبنان من تداعيات الأزمة السورية التي قد تسبب في تمزيق البلاد ، والانزلاق نحو حرب أهلية قد ضاق مرارتها جميع اللبنانيين ، إلا أنَّ إطالة أمد الأزمة وتسارع الإحداث في سوريا، والتأثير الإقليمي والدولي فرض على الساحة السياسية اللبنانية انقساماً واضحاً بين القوى الداعمة للنظام السوري المتمثلة بقوى (٨) آذار، وقوى (١٤) آذار التي رأت من الأزمة السورية فرصة لدعم المعارضة، والعمل على إسقاط القوى الإقليمية الداعمة لحزب الله[٤٦].

وقد أدركت المقاومة الإسلامية حزب الله من الأيام الأولى للازمة السورية أنَّ ما يتعرض له مؤامرة كبرى تهدف إلى كسر محور الممانعة ومحاصرة المقاومة الإسلامية ؛ لذا كان يرى الحزب أنَّ هذه الحرب هي حرب مقدسة ووجودية بالنسبة إليه ، وأنَّها بين محورين الأول : بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لغرض سيطرتها على المنطقة ، والمحور الآخر: محور الممانعة بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وقد تبنى حزب الله استراتيجية في سوريا تقوم على مرحلتين هما:[٤٧].

- **التدخل المحدود** : الذي اقتصر على تقديم المشورة والخبرات للنظام السوري وتقديم المعلومات الاستخبارية حول أنشطة التنظيمات المسلحة.
- **التدخل المباشر** : بعد تطور أحداث الأزمة السورية وتفاقم الوضع الأمني والعسكري في سوريا ، وتزايد نشاط المسلحين على الحدود السورية – اللبنانية حدث تبدل في استراتيجية المقاومة الإسلامية من التدخل المحدود إلى التدخل المباشر ، وقد ثبّت الحزب وجوده عن طريق الانتصارات التي حققها في جميع المعارك ولاسيّما في معركة القصير ، إذ نجحت المقاومة في تحقيق أهدافها في تامين الحدود اللبنانية – السورية ، وقطع الإمدادات عن المسلحين من منطقة القلمون ، وتأمين الطريق بين دمشق ، حمص وحلب – الشمال ، والتصدي للجماعات المسلحة في بقية المدن السورية.

٣. الموقف المصري:

اتسم الموقف المصري بالضعف وعدم الاهتمام بما يجري من تطورات الأزمة السورية ، ويعود ذلك لمجموعة عوامل أهمها عدم قدرة مصر في التأثير في الأزمة السورية لعدم توافر أدوات القوة وما تمرُّ به مصر من ظروف استثنائية على المستوى الداخلي كل هذا أسهم في عدم وضوح دور مصر على المستوى الإقليمي بصورة عامة والأزمة السورية بصورة خاصة [٤٨]. وبعد تصاعد حدة التوتر في سوريا وتزايد العنف وتصاعد المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية بدأ الموقف المصري يتبلور أكثر حين أصبح أكثر وضوحاً برفض الحلول العسكرية ، والعمل على

إيجاد حلّ سياسي يقوم على أساس الحوار والتفاهم ، وتشترك فيه جميع القوى السياسية من الطرفين (الحكومة والمعارضة) ، ومن جانب آخر التأكيد على دعم المبادرات العربية ، وعدم تدويل الأزمة السورية ، ورفض التدخل العسكري في سوريا[٤٩].

فمصر لم تكن بعيدة عن تأثير التنظيمات الإرهابية ؛ إذ نفذ تنظيم بيت المقدس الذي أعلن عن مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" عدة عمليات على الجيش المصري في شمال سيناء ، ولاسيّما عملية " كرم القواديس " الذي كان بمثابة إعلان رسمي عن وجود تنظيم "داعش" في مصر، وعلى الرغم من هذه التطورات الأمنية التي شهدتها الساحة المصرية ، إلّا أنَّها رفضت التدخل العسكري في العراق وسوريا ، وقد جاء هذا الرفض في خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسيّ ؛ إذ قال : " الجيش العراقي قوي بما فيه الكفاية لمحاربة المتشددين"[٥٠].

ويبين من ذلك أنَّ الدور المصري تراجع بعد ما كانت مصر مركز ثقل العالم العربي وصاحبة التأثير الأكبر في مجمل القضايا العربية لصالح دول عربية أخرى كالسعودية وقطر التي قادت التفاعلات العربية تجاه الأزمة السورية.

٤. الموقف الأردني

أظهرت الأردن موقفاً اتسم بالدبلوماسية والغموض اتجاه الأزمة السورية واعتماد سياسة النأي بالنفس اتجاه التحولات في عموم المنطقة ولاسيّما في سوريا ؛ لكي لا يتأثر الداخل الأردني بما يجري من تداعيات في المنطقة العربية ، ممّا يولد مطالبة الشارع الأردني بتحقيق الإصلاح السياسي، أو المطالبة بالملكية البرلمانية ، وتعود خشية الأردن من عدم اتخاذ موقفاً واضحاً اتجاه الأزمة السورية هو عدم قدرة النظام السوري السيطرة على تداعيات الأزمة ، مما يؤثر سلباً على المملكة الأردنية التي ستكون أحد ضحاياها[٥١].

أظهرت الأردن قلقها من الأزمة السورية ، وما تسببه في توتر الأوضاع بصورة عامة، وانتشار الفوضى، والصراع المسلح ، واستقطاب المقاتلين الأجانب من مختلف الدول الأمر الذي ينعكس سلباً على الداخل الأردني بالإضافة إلى ذلك خشية النظام الأردني من سقوط النظام في سوريا ، وإنشاء حكومة ديمقراطية ممكن أن تعزز من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية التي تكون الأردن جزءاً منها من الواضح أنَّ استمرار الأزمة السورية قد مثّلت عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني ، وأيضاً تهديداً امنياً بسبب إيوائها للأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين[٥٢].

وبعد ازدياد وتيرة العنف وتطور أحداث الأزمة السورية ، وتصاعد حدة المواقف الإقليمية والدولية اتجاه سوريا طالب الملك الأردني عبد الله الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة ، ومساندة وتقديم الدعم للمعارضة ومنح الائتلاف المعارض في سوريا مقعداً في الجامعة العربية ، ويُعدُّ هذا

تبدلاً في موقف المملكة الأردنية الذي اتسم بالدبلوماسية والغموض في بداية الأزمة السورية على الرغم من خشية الأردن من الجماعات المسلحة المتشددة المرتبطة بالقاعدة التي تمثل تهديداً وجودياً له[٥٣].

يتبين من ذلك أن المملكة الأردنية اتخذت سياسة حذرة ، تنسجم مع سياسة الأمر الواقع المتمثل بالحل السياسي ودعم تشكيل حكومة انتقالية في سوريا بسبب خشيتها من الجماعات المسلحة المتشددة والتي تمثل تهديداً لها على حدودها.

الخاتمة والاستنتاجات :

خلصت هذه الدراسة إلى أن موقف الدول العربية من الأزمة السورية كان متباينًا ومتغيرًا على مدار السنوات، تبعًا لاختلاف المصالح والأجندات السياسية لكل دولة. فقد انقسمت المواقف العربية بين الداعم للنظام السوري والمؤيد للمعارضة، والمحايد والساعي للوساطة. بالنسبة للدول الداعمة للنظام السوري، كانت الأسباب تتراوح بين المصالح الاستراتيجية والأمنية، والانتماء الأيديولوجي والمذهبي. في المقابل، اتخذت الدول المؤيدة للمعارضة مواقف حادة ضد النظام، دعمًا للثورة الشعبية والتطلعات الديمقراطية. أما الدول المحايدة والساعية للوساطة، فقد حاولت التوفيق بين المواقف المتصارعة، وتقديم حلول وسطية للأزمة، بهدف الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها الإقليمي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تنجح في إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة حتى الآن. في النهاية، يمكن القول إن موقف الدول العربية من الأزمة السورية قد أسهم في إشعال الصراع وتعميقه، عبر تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لأطراف المعركة. وهذا الانقسام العربي أدى إلى تفاقم التدخل الإقليمي والدولي في الشأن السوري، مما زاد من تعقيد المشهد وصعوبة إيجاد حل للأزمة.

ابرز الاستنتاجات :

١- تباينت مواقف الدول العربية من الأزمة السورية بين الداعم للنظام وللمعارضة، وفقًا لاعتبارات سياسية واستراتيجية خاصة بكل دولة.

٢. سعت الدول العربية من خلال مواقفها إلى تحقيق أهداف مختلفة، كالحفاظ على استقرار المنطقة، أو إضعاف نفوذ منافسين إقليميين، أو حماية مصالحها القومية.

٣. أدت مواقف الدول العربية إلى تعميق الانقسامات الإقليمية والدولية حول الأزمة السورية، وزادت من حدة التدخل الخارجي في الشأن السوري.

الهوامش

(١) عصام عبد الشافي ، الثورة المكبوتة ، عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا . السياسة الدولية ، العدد٤٧ ، القاهرة ، أبريل ٢٠١١ ، ص ٩٧.

(٢) وسيم حسام الدين الأحمد ، النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٠، ص ١١

(٣) نصر ربيع وآخرون ، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للأبحاث والسياسات، ٢٠١٣ ، ص ٧.

(٤) عبد القادر نزار ، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، أبريل ، ٢٠١٣ ، للمزيد ينظر : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961H.VHP4Rwfdcs

(٥) محمد جمال باورت ومجموعة باحثون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، دارسة حالة : سوريا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠، ص ٢١٢، ص ٢٩٢.

(٦) عبير عطيره ، متطلبات اعادة هيكلية الاقتصاد السوري وأبعاده من اجل الدخول في منظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٧ ، ص١٥ .

(٧) جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣-٢٠٤

(٨) أسامة علي محمد عبد القادر، مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج"سوريا والبحرين"، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي ، معهد العلوم الاجتماعية لبنان، لمزيد ينظر : http://atlf.ly/613522/htpm//www.4sheard.com/office/Rjievds.html

(٩) نصر ربيع وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨

(١٠) عبير ياسين ، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٣، ٢٠٠٦، ص ١٥٦-١٥٩.

(١١) أسامة محمد أبو نحل ، موقف السلطة الفلسطينية حركة حماس من الأزمة السورية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، ٢٠١٦، ص ٧٢.

(١٢) أياد جبر ، مراحل تطور الثورة السورية ، مجلة البيان،١١-١١-٢٠١٥ ، للمزيد ينظر https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733

(١٣) إياد العبد الله ، سورية من الحرية إلى أرض للرباط، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، (الكتاب الأول) ، ط١ ، تحرير يوسف فخر الدين ، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر ، ٢٠١٤، ص ٣٤.

(14) Blancha Humud & C. Nikitin, Armed conflict in Syria: over view and U.S. Response.Brussels: European Parliament.2014.

(١٥) أياد العبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

(١٦) المعارضة السورية : مخاطر التشتت وضرورات التوافق ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٣ للمزيد ينظر http://studies.aljazeera.net/postionestimate/2013

(١٧) المعارضة السورية : مخاطر التشتت وضرورات التوافق تقرير موقف ، الجزيرة للدراسات،١٢ سبتمبر ٢٠١٣، للمزيد أنظر http://studies.aljazeera.net/postionestimate/2013

(١٨) محمود بيومي ، اللاجئون السوريون في دول الجوار : أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية ، الأهرام الاستراتيجي ، ١ مايو ٢٠١٣، للمزيد أنظر http://www.digital.ahram.org/articles.aspx?ser

(١٩) ريفلين بول، حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية، جامعة تل أبيب، مجلة اقتصادي، مجلد ٣، العدد ٦٠٦، ٢٠١٣، ص ١.

(٢٠) محمود بيومي، اللاجئون السوريون في دول الجوار، مصدر سبق ذكره.

(٢١) خالد العطية، الأزمة السورية خطر يهدد بخلق جيل ضائع،١١ فبراير ٢٠١٥، بوابة الشرق للمزيد ينظر : http://www.al-sharg.com/news/details/308507

(٢٢) منى علمي ، ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي، مؤسسة عمار ينبغي للسلام الدولية،١٩ نوفمبر ٢٠١٣ ، للمزيد أنظر https://carnegieendowment.org/sada/2013/11/19

(٢٣) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العام ٢٠١٣، تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ص ٢، للمزيد أنظر : shtml.INDex/wesp/policy/desa/development/en/org

(٢٤) حركة سوريا للأبحاث والدراسات ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية ، سوريا ، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، ص٢٠ .

[٢٥] منى علمي ، مصدر سبق ذكره .
[٢٦] محمد هويد ، دول الخليج والأزمة السورية ، السياسة الداخلية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٦٧.
[٢٧] عزمي بشارة ، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٥٣٠.
[٢٨] إبراهيم عبد الكريم وآخرون ، موقف الثورات العربية ، ط١ ، عمان ، دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٢ ، ص٧٦.
[٢٩] عبد الحفيض عبد الرحيم محبوب ، إعادة رسم النفوذ ما بين داعش والجماعات المسلحة المدعومة من إيران، المركز الأوربي العربي للدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات للمزيد ينظر http://europarabct.com.
[٣٠] بدر الراشد ، اجتماع التحالف الإسلامي " ، من دون نوايا عسكرية ، صحيفة العربي الجديد ، العدد٥٢٩ ، ٢٠١٦/٢/١١.
[٣١] محمد عبد الجواد ، سوريا وقطر ، صداقة التهمتها نيران الثورة ، موقع المصري ، ٢٠١٤ ، للمزيد ينظر http://www.almasryalyoum.com/news/details/386534 .
[٣٢] محمد النعماني ، الازمة السورية وجهات نظر ، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ، ٢٠١٣ ، للمزيد ينظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=340909 .
[٣٣] المعارضة السورية : مخاطر التشتت وضرورات التوافق ، مركز الجزيرة للدراسات ، مصدر سبق ذكره .
[٣٤] خالد إسماعيل سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١.
[٣٥] احمد بن جاسم ، هكذا أزاحت السعودية قطر من سوريا ، مقال نشر بتاريخ ٢١ نيسان عام ٢٠١٦ ، للمزيد ينظر http://www.radiosawa.com/a/hamad-bin-jassim-qatar-saudi-syria303986.html
[٣٦] خالد إسماعيل سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢ .
[٣٧] محمد هويد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ .
[٣٨] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .
[٣٩] محمد هويد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧
[٤٠] المصدر نفسه ، ص٨٨
[٤١] ريان زنون العباسي ، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٣ أكتوبر سنة ٢٠١١ ، للمزيد ينظر http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/2011/0239574593769.htm.
[٤٢] المصدر نفسه .
[٤٣] الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، الباب الأول من المبادئ الأساسية ، المادة (٨) .
[٤٤] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشامل أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٣٠ .
[٤٥] غسان العربي ، تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله ، مركز الجديد للدراسات ، يوليو ، ٢٠١٢ ، للمزيد انظر http://iumsonline.org/ar/defauit.asp?contentip=45798/menuid=12 .
[٤٦] حازم نهاد ، لبنان وسوريا : الأزمة وانعكاساتها ، صحيفة الجمهورية ، ٢٩ ، ديسمبر ، ٢٠١٢ ، للمزيد انظر http://trerepualicgs.net/261 .
[٤٧] علي يوسف ، دور حزب الله في التحالف السوري – اللبناني ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، العدد ١٠ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٣٢٢ .
[٤٨] نيفين مسعد ، ناجي محمد وآخرون ، حالة الأمة العربية ، ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢١٦ .
[٤٩] محمود حمدي أبو القاسم ، قراءة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية ، مركز الأهرام ، ٢٠١٢ ، للمزيد ينظر http://digital.ahram.org.eq/articles.aspx?serial=10979968eid=1875 .
[٥٠] عبد الفتاح السيسي ، ندعم الحرب على داعش دون التدخل عسكرياً ، موقع العربية نت بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٤ ، للمزيد ينظر http://www.alarabiya.net/ar/mab/arab-and-warld/egypt/2014/09/23.
[٥١] شفيق شقير ، موقف الأردن من الأزمة السورية موقف بناء أم تناقض ، مركز الجزيرة للدراسات ، ١٥ فبراير للمزيد ينظر http://studies.aljazera.net/reports/2014/02/2014/210/0290736845 .
[٥٢] عصام نعمان ، تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار ، الخليج الإماراتية إيلاف ، العدد٤٥٠٤ ، ٢٠ سبتمبر ، ٢٠١٣ ، للمزيد ينظر . http://www.elaph.com/web/newspapers/2013/3/799660.html .
[٥٣] نيفين مسعد ، وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .